مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: تقييم أداء المصرف الصناعي خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2018
اسم الكاتب: مجد عمران
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/11
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 05:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تقييم أداء المصرف الصناعي خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2018

مجد عمران* **إشراف الأستاذ الدكتور علي كنعان**

الملخص

هدف هذا البحث الى تحليل أداء المصرف الصناعي خلال الفترة الممتدة بين 2013-2018، بهدف تقييم أدائه ومدى نجاحه في جذب الودائع وتوظيفها في استثمارات تحقق ربحية للمصرف، ولتحقيق هذا الغرض تم دراسة خمس محاور أساسية هي هيكل كل من الأصول والالتزامات لدى المصرف الصناعي ومدى المواءمة بين الأصول والالتزامات من حيث الاستحقاق، وتحليل المحفظة الائتمانية وتحليل الربحية والسيولة ومدى كفاية رأس مال المصرف الصناعي لمواجهة المخاطر، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف الصناعي للفترة الممتدة بين 2013-2018. ومن خلال الدراسة تبين أن المصرف تأثر بالظروف التي مرت بها البلاد تجلى ذلك من خلال التغير في هيكلة كل من الأصول والالتزامات، كما توصلت الدراسة الى ارتفاع كتلة الديون الملاحقة وغير المنتجة ولم يتحوط المصرف بشكل فعال لمخاطر القروض، كما نلاحظ عدم التنوع في المحفظة الائتمانية مما يعرضه الى مخاطر ائتمانية مرتفعة، وكانت نسب الربحية سالبة نتيجة الخسارة التي حققها المصرف خلال الاعوام (2013-2014-2015-2016)، بينما كانت نسب السيولة في المصرف جيدة لكن غير مستقرة نتيجة عمليات السحب والايداع غير المستقرة وكانت نسبة السيولة القانونية أعلى من

* طالب دكتوراه في قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

المستوى المقبول، انخفضت كفاية رأس المال دون المستوى المطلوب وفق مقررات بازل (2) واتخذ المصرف عدد من الإجراءات لتعزيز ملاءته والحد من المخاطر. وفي نهاية البحث تم التوصل لمجموعة من التوصيات أهمها: تفعيل دور لجنة إدارة الأصول والالتزامات في المصرف بشكل جيد، وضع آلية لمعالجة كتلة الديون المتعثرة، إعادة منح القروض كونها النشاط الأساسي للمصرف ومصدر للأرباح، العمل على استقطاب الودائع واستغلالها في عملياته الاستثمارية لما له أثر في زيادة الأرباح، والعمل على زيادة رأس المال.

Evaluating the industrial bank performance during the period From 2013 to 2018

Majd Omran* **Supervised by Prof. Ali Kanaan**

Abstract

This research aims to analyze the performance of Industrial Bank during the period 2013-2018 in order to assess and determine its success in attracting deposits and investing them in profitable investments. To do that, five main axes were studied, namely: assets and liabilities structure, Credit Portfolio, profitability and liquidity indicators and capital adequacy. Profitability was also negative because of loss in most of the studied periods. However, liquidity at Bank was good, but not stable, as a result of deposit – withdraw transactions, therefore capital adequacy decreased below the required level by Basle II Accord. The Bank takes any procedure to enhance its financial solvency or to reduce risks. Eventually, research recommends the following enhancing the role of assets and liabilities management Committee in the Bank, implement mechanism to deal with non-performing loans. Revive granting loans which are the basic activity of every bank, and a source for profits. Attracting deposits and investing them.

1. **المقدمة:** من المعروف أن التحليل المالي من الأساليب الأكثر أهمية في تقييم أداء المصارف، حيث يمكن معرفة سلوك العديد من المتغيرات التي توضح معالم أداء المصارف المالية والإدارية، ويعتمد التحليل المالي على بيانات القوائم المالية المعدة من قبل المصرف، والتي تتمثل في كل من قائمة الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي)، قائمة الدخل، لمعرفة اتجاه استخدام الأموال المتاحة من مصادر التمويل المختلفة، ونظراً لما يحققه القطاع الصناعي الفعّال من تنوع في اقتصاديات البلدان النامية ورفع المستوى العلمي والتكنولوجي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، بالإضافة إلى ما ينتج عن تلك العملية من إعادة تشكيل منظومة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول يمكننا أن نعتبر دور الصناعة في التنمية دوراً رائداً وقائداً لباقي القطاعات الاقتصادية. لذلك سوف نتناول بالتحليل واقع المصرف الصناعي من خلال تحليل أداءه والدور الي يقوم به المصرف في تنمية القطاع الصناعي، وانعكاس هذا الأداء على مساهمته في التنمية من خلال انعكاسها على حصة الصناعة من الناتج القومي في سورية.

2-أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل وتقييم أداء المصرف الصناعي السوري للوقوف على نقاط الضعف والقوة، من خلال الاسترشاد بمعايير رئيسية، تساعد على معرفة أوضاع المصرف، وماهي الصعوبات والمعوقات التي يواجهها.
2. بيان الآثار المباشرة للأوضاع والاتجاهات السائدة في سلوك المصرف الصناعي، وعملياته الجارية وقوائمه المالية.
3. تحديد أهم العوامل التي تؤثر على أداء المصرف الصناعي خلال فترة الدراسة.
4. محاولة اقتراح عدد من التوصيات تساعد في التخفيف من المشكلات التي تواجه تنفيذ المصرف الصناعي السوري لمهامه التي تسهم في زيادة فعالية وكفاءة أداء المصرف

ليقوم بدور أكثر فعالية في تنمية القطاع الصناعي باعتباره من أهم القطاعات المحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تتناول الدراسة المصرف الصناعي السوري الذي يعتبر أحد المصارف الفاعلة في السوق المصرفية، ويقع على عاتقه مسؤولية تمويل القطاع الصناعي ودعمه وخاصة في الفترة القادمة.
- تقييم فاعلية السياسات التي ينتهجها المصرف الصناعي، وعلى النتائج المتحققة منها سلباً وإيجاباً في إطار المؤسسات النقدية الرئيسية في البلاد، من خلال تحليل ربحيته وسيولته ومحفظته الائتمانية. من خلال استخدام النسب المالية كونها تعتبر مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في قياس أداء المصرف من خلال ترجمة الأرقام الواردة في القوائم المالية الى معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات المختلفة والتي تهم كافة الأطراف ذات العلاقة بالمصرف.

- **مشكلة الدراسة:** يعاني المصرف الصناعي من عدة مشاكل تتمثل في ضعف أدائه وعدم وجود استراتيجية واضحة المعالم لتحسين أداء المصرف، وعدم إجراء أي تطوير في الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصرف والحفاظ على الطابع التقليدي، إضافة لتأثره الكبير بالأزمة التي تمر بها البلاد وانعكاس ذلك على زيادة حجم القروض المتعثرة، وخسارة جزء من الضمانات بالإضافة إلى صعوبة تسييلها أو بيعها، وتوقف المصرف منذ عام 2011 عن منح التسهيلات الائتمانية مما أثر سلباً على ربحيته وزاد من مقدار الخسارة نظراً لاستمرار دفع الفوائد على الودائع دون منح أيه قروض، وخسارة المصرف لعدد من الفروع وخروجها خارج الخدمة في عدد من المحافظات، كل ذلك أثر على أدائه بشكل مباشر وغير مباشر، لذلك تتمثل مشكلة البحث الرئيسية من خلال التساؤلات التالية:

– هل يقوم المصرف بإدارة محفظته الائتمانية بالشكل الذي يسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية وتحقيق أكبر عائد؟
– ماهي مؤشرات تقييم جودة المحفظة الائتمانية للمصرف؟
– ماهي قدرة المصرف على توليد الأرباح من أصوله المنتجة للفوائد؟
– ما هو واقع السيولة لدى المصرف؟

فرضية الدراسة: يفترض البحث: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لكل من المتغيرات (نسبة التوظيف، نسبة السيولة، حقوق الملكية / الموجودات، حقوق الملكية / القروض، حقوق ملكية / الودائع) على أداء المصرف الصناعي السوري

6- منهج الدراسة: تم اعتماد المنهج التحليلي، من خلال جمع البيانات اللازمة للدراسة من التقارير المالية السنوية للمصرف الصناعي السوري خلال فترة الدراسة بالإضافة للدراسات السابقة والدوريات والمراجع المتعلقة بموضوع الدراسة، بهدف التوصل لتقييم ربحية المصرف وسيولته ومحفظته الائتمانية وتقديم المقترحات التي تساعد في التأكيد على نقاط القوة والإيجابيات وتحليل نقاط الضعف وأسبابها بهدف تخفيف آثارها وتلافيها مما ينعكس بشكل إيجابي على أداء المصرف. وتم الاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الاحصائي (spss) لتحليل البيانات والوصول إلى نموذج مقترح للعلاقة بين المتغيرات المؤثرة على أداء المصرف الصناعي.

7-عينة الدراسة ومجالها: جرى تطبيق الدراسة على بيانات المصرف الصناعي السوري كعينة مقصودة، خلال السنوات (2013-2018).

8- الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة (Sahjwala And Berg، 2000) بعنوان النظم الرقابية لتقييم المخاطر والإنذار المبكر"[1]: هدفت هذه الدراسة إلى توضيح اهمية المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر بأنها تقدم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار المبكر والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية أو أزمة عملة، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- ضرورة التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص.

2- التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشكلات أو يحتمل وقوعها في مشكلات.

3- المساعدة في تحديد أولويات داخل المؤسسات التي تكون فيها مشكلات أو يحتمل وقوعها في مشكلات.

4- توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على المصارف.

ثانياً: دراسة غانم (2000)[2]: هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية الأردنية، خلال الفترة (1978- 1998)، وتحديد أهم العوامل التي أثرت على هذا الأداء، وقد قام الباحث باستخدام أدوات التحليل المالي، بغية التعرف على أداء هذه المصارف، كما تم التعرض إلى العوامل المختلفة، التي أثرت على أدائها، والتي اشتملت على السياسة النقدية، والسياسة المالية، والظروف الاقتصادية التي عاصرها الأردن، إضافة إلى مدى كفاءة إدارة

[1] Rajana sahjwala, and paul van der berg : " supervisory risk assessment and early warning systems ,"basel committee on banhing supervision, working paper decamber 2000.

[2] غانم، مروان أحمد عبد الله، (2000)، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق.

هذه المصارف، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في أداء المصارف التجارية الأردنية، خلال الفترة الثانية (1982– 1987)، والثالثة (1988 –1992)، وتحسناً طفيفاً لهذا الأداء خلال الفترة الرابعة (1993–1998)، ومع ذلك يبقى أداء هذه المصارف منخفضاً بالمقارنة مع الفترة الأولى (1978 – 1982).

ثالثاً: دراسة الكحلوت (2005)[3]، بعنوان "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني" تمثلت مشكلة الدارسة في تحديد مواطن القوة والضعف على مستوى دوائر الائتمان المصرفي، وعلى مستوى متخذي القرار الائتماني، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف العاملة في فلسطين على التحليل المالي كأداة من أدوات اتخاذ القرار لترشيد الائتمان باستخدام النسب، والمعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية، وخلصت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها:

أ- جميع محللي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة يطلبون معلومات مالية من الشركات التي تتقدم بطلب الحصول على ائتمان، لكن درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني ضعيف جداً

ب- لا يوجد إدراك لدى غالبية محللي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بدور وأهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية صنع القرار الائتماني

ت- الذين يعتمدون على التحليل المالي بالمصارف قلة لا تتجاوز نسبتهم 6% ويعتمدون بالتحليل على النسب المالية التالية (نسبة السيولة السريعة، القروض إلى الموجودات، نسبة التداول، القروض إلى حقوق الملكية).

[3] الكحلوت، خالد، 2005، " مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني"، دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

رابعاً: دراسة زيتوني، 2008" دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك" [4]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مختلف المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء المصارف وخصوصاً معيار (camels) وذلك لكشف التدهور الحاصل في أداء المصارف في وقت مبكر وكذلك لإظهار الجوانب الإيجابية في أدائها ومحاولة تعزيزه، والتغلب على نقاط الضعف التي يعاني منها، ومن ثم التوصل إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة وصحة تنفيذ السياسة المالية والنقدية للدولة بالشكل المناسب للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال دراسة مؤشرات الحيطة الجزئية وأعني بها معيار (camels) مع تبيان الكيفية التي تستخدم بها هذه المؤشرات لتقييم أداء المصرف، هذا إلى جانب دراسة بعض المؤشرات الدولية الأخرى الخاصة بالمؤسسات الدولية ومن أهم النتائج التي توصل لها الباحث.

1- تعتبر معايير الحيطة الجزئية والكلية وغيرها من المعايير الأخرى التي تمت دراستها أدوات مفيدة لتقييم أداء المصارف.
2- تستخدم مؤشرات الحيطة الجزئية لتقييم أداء فروع المصارف، بينما تستخدم مؤشرات الحيطة والحذر الكلية لتقييم سلامة النظام المصرفي ككل.
3- يتم تصنيف أداء المصرف حسب المعيار (camels) إلى خمسة أصناف، هذا التصنيف من شأنه تحديد نقاط الضعف والقوة في الأداء، وهو ما يدفع إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الأداء، وهذا إذا ما دل على شيء فإنما يدل على أن هذا المؤشر يعتبر فعلاً أداة للإنذار المبكر.

[4] زيتوني، عبد القادر، "دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء المصارف، جامعة الجزائر، 2008،

خامساً: دراسة (مشيب 2010)[5]: هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المصرفي، من خلال الاسترشاد بمعايير رئيسية أكثر عمومية، تساعد في معرفة أوضاع تلك المصارف التجارية عينة الدراسة، وبناء ثلاثة نماذج مالية وإحصائية وقياسية، تساعد في بيان الآثار المباشرة للأوضاع والاتجاهات السائدة في أداء تلك المصارف وعملياتها الجارية، وقوائمها المالية السنوية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الاستنباطي والمنهج الكمي وعينة مكونة من خمسة مصارف يمنية خلال فترة (1995–2008)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- أن هناك علاقة طردية عالية المعنوية عند مستوى معنوية أقل من 1% يبين كل من حقوق الملكية، والأجور، ويبين إجمالي الإيرادات الكلية.

2- أظهرت النتائج المتعلقة بدالة الإنتاج اللوغاريتمية، أن معاملات الودائع المصرفية بالنسبة للإنتاج الإجمالي لا تمارس أي تأثير معنوي في جميع المصارف اليمنية عينة الدراسة.

3- أوضحت نتائج دالة الإنتاج المصرفية، ان معاملات القروض بالنسبة للإنتاج الإجمالي عكسية وغير معنوية.

4- أظهرت النتائج المتعلقة بالدالة اللوغاريتمية للإنتاج المصرفي، أن معاملات الاستثمارية إيجابية وغير معنوية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: أنها تناولت تحليل أداء المصرف الصناعي هو المصرف الوحيد المتخصص في تمويل الأنشطة الصناعية والهدف من تأسيسه دعم الصناعة المحلية.الذي يعاني من ضعف أداءه من خلال استخدام النسب المالية واختبار العلاقات بينها مما يتيح المجال لإدارة المصرف كشف نقاط الضعف لاتخاذ ما يلزم من

[5] مشيب، غالب صالح علي، 2010، تحليل وتقييم أداء المصارف التجارية " دراسة تطبيقية على عينة من المصارف اليمنية"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الإقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق.

اجراءات و وضع الحلول اللازمة لمواجهة المعوقات والمشاكل المتعلقة بالملاءة والسيولة والربحية وإدارة المحفظة الائتمانية والتوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها التوصية بمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين أداء المصرف.

أولاً–تحليل جودة المحفظة الائتمانية: مفهوم المحفظة الائتمانية:

وإن الإدارة الجيدة للمحفظة هي الإدارة التي تستطيع أن تخلق نوع من التوازن بين السيولة والربحية في أصول المحفظة، لأنهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، ويعني ذلك زيادة الربحية تتطلب توظيف المزيد من الأموال في الأصول منخفضة السيولة، وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك الاحتفاظ بنقدية كبيرة أو أصول سائلة يعني تجميد جزء من أموال الشركة وعدم تحقيقها أية أرباح وهذا يتعارض مع هدف الربحية6. تحتل التسهيلات الائتمانية النسبة الأكبر والأكثر أهمية من مجموع الأصول الكلية في معظم المصارف، وتعود على تلك المصارف بنسبة كبيرة من إيراداتها الإجمالية، وبالمقابل تعتبر هذه التسهيلات من أهم المصادر التي تعرض المصارف للعديد من المخاطر، وبالتالي فإن هدف الإدارة المصرفية الأساسي بناء محفظة قروض ذات جودة وكفاءة عالية.[7] .

- **نسب إدارة التسهيلات الائتمانية:**

الجدول رقم (1) تطور التسهيلات الائتمانية والودائع: خلال فترة الدراسة

العام	اجمالي التسهيلات الائتمانية	معدل نمو التسهيلات الائتمانية	اجمالي الودائع	معدل نمو الودائع	اجمالي التسهيلات الائتمانية /اجمالي الودائع
2013	43,198,378	----	33,370,520	--	129.45%
2014	44,453,612	2.91%	31,579,114	-5.37%	140.77%
2015	44,637,637	0.41%	32,657,145	3.41%	136.69%
2016	43,690,390	-2.12%	36,471,996	11.68%	119.79%
2017	41,366,713	-5.32%	41,681,719	14.28%	99.24%
2018	39,553,692	-4.38%	60,111,475	44.22%	65.80%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على القوائم المالية للمصرف الصناعي لأعوام الدراسة.

[6] قاسم، عبد الرزاق، العلي، أحمد، قصوعة، رغيد، مبادئ التمويل، جامعة دمشق، دمشق، سوريا ،2011، ص24

[7] Arch Capital ,2007, Term Sjeet Adams , D , Banking & Capital Markets ,2009 , Colleage Of Law Publishing ,2009 ,P 123

–نسبة اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة لإجمالي الودائع بالرغم من تراجع هذه النسبة خلال فترة الدراسة إلا انها بقيت مرتفعة وتجاوزت 100% لمعظم السنوات هذا وقد انخفضت بشكل واضح في عام 2018 لتبلغ (65.80%) وهذا يعود بشكل رئيسي إلى الارتفاع الكبير في حجم الودائع حيث بلغ معدل نموها (44.22%) لنفس العام ويشير هذا الى أن المصرف يوظف أمواله في أصول ذات مخاطر عالية باعتبار أن التسهيلات الائتمانية أكثر الأصول مخاطرة.

1- التسهيلات غير المنتجة: نلاحظ تأرجحت قيمة القروض غير المنتجة بين ارتفاع وانخفاض خلال الأعوام (2015–2014–2013) ويعود ذلك الى سببين هما (الظروف التي تمر بها البلاد وتوقف المتعاملين عن السداد مما أدى الى زيادة كتلة الديون غير المنتجة وأيضا صدور عدد من مراسيم الجدولة وهي(213 لعام 2006 ومرسوم 8 لعام 2014 والمرسوم 26 لعام 2015) وقيام عدد من المتعاملين بجدولة ديونهم) لتبدأ بعد ذلك القيمة بالانخفاض لتبلغ أدنى قيمة لها (16 مليار) عام 2018 نتيجة التسديدات التي تمت حيث بلغت قيمة إجمالي التسديدات خلال الأعوام الثلاث الأخيرة (12.5 مليار). شهدت نسبة الديون غير المنتجة لأجمالي التسهيلات الائتمانية تذبذب طفيف خلال فترة الدراسة حيث تراوحت النسبة بين (42% –46%)، نلاحظ أن هذه النسبة احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية في هيكل التسهيلات الائتمانية وبالتالي فإنَّ الديون غير المنتجة تشكل نسبة كبيرة من إجمالي التسهيلات الائتمانية وهذا يدل على ارتفاع مخاطر التعثر وعدم السداد.
وبالنتيجة: نلاحظ تركز نشاط المصرف بالقروض والسلف أي بالتسهيلات الائتمانية وارتفاع مخاطر التعثر وعدم السداد في المحفظة وانخفاض جودة المحفظة.

نسبة كفاءة إدارة الأصول: تستخدم هذه النسبة في الحكم على مدى كفاءة ادارة الأصول الخاصة بالمصرف، ونظراً لأن التسهيلات تشكل الجزء الأكبر من الأصول وتتسم بدرجة مخاطرة مرتفعة فإن ارتفاع هذه النسبة يعني توظيف المصرف لأمواله بأصول ذات مخاطر

عالية، بينما تشير انخفاض النسبة الى ان المصرف لا يقوم بتقديم التسهيلات الائتمانية بشكل كبير بالإضافة الى تفضيله لعنصر الامان على حساب عامل الربحية. يتم احتسابها على الشكل التالي: نسبة كفاءة إدارة الاصول = اجمالي التسهيلات الائتمانية/ اجمالي الأصول[8]

الجدول (2) يبين نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الأصول المبالغ بألف ل. س

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اجمالي لتسهيلات الائتمانية	43,198,378	44,453,612	44,637,637	43,690,390	41,366,713	39,553,692
اجمالي الأصول	43,654,019	38,488,971	38,847,335	41,005,915	47,506,700	67,167,932
النسبة	98.96%	115.50%	114.91%	106.55%	87.08%	58.89%
معدل نمو الأصول	---	-11.83%	0.93%	5.56%	15.85%	41.39%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف الصناعي.

شهدت نسبة اجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الأصول ارتفاع ملحوظ خلال الأعوام (2014–2016) لتعود وتنخفض لتبلغ في نهاية الفترة المدروسة (58.89%) من إجمالي الأصول وهذا الانخفاض نتيجة ارتفاع معدل نمو اجمالي الأصول بنسبة 41% عن عام 2017 قابل ذلك انخفاض في معدل نمو اجمالي التسهيلات الائتمانية 4.38% عن عام 2017 نتيجة التسديدات التي تمت على محفظة القروض ولكن يبقى السبب الأساسي في انخفاض نسبة التسهيلات هو الزيادة في الأصول. **بالنتيجة:** نلاحظ أن المصرف خلال السنوات (2013–2016) وظف أمواله في أصول أكثر مخاطرة باعتبار أن التسهيلات الائتمانية أكثر الأصول ربحية وأكثرها مخاطرة. وبما أن هذه النسبة تعطي مدلول حول سلامة المحفظة الائتمانية فإن ارتفاعها بنسب أعلى من إجمالي أصول المصرف يشير الى مخاطر تكوين هذه المحفظة حيث بلغت قيمة متوسط نسبة اجمالي التسهيلات الائتمانية / اجمالي الأصول خلال أعوام الدراسة (96.98%)

[8] لمزيد من التفاصيل انظر االملحق رقم (3)

ثانياً: مؤشرات تقييم جودة المحفظة الائتمانية:

1-نسبة التسهيلات الائتمانية غير المنتجة الى اجمالي التسهيلات الائتمانية: وتشير هذه النسبة الى جودة المحفظة، وارتفاعها مؤشر على ارتفاع مخاطر التعثر وعدم السداد، وبالتالي انخفاض جودة المحفظة الائتمانية. أما انخفاض النسبة يشير الى جودة أعلى للأصول مما يتيح فرصة أمام المصرف في التوسع في منح القروض[9].

الجدول رقم (3) يبين نسبة التسهيلات الائتمانية غير المنتجة لإجمالي التسهيلات الائتمانية

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التسهيلات الائتمانية غير المنتجة	32,630,702	35,105,567	36,488,348	36,599,868	35,460,166	35,061,498
اجمالي التسهيلات الائتمانية	43,198,378	44,453,612	44,637,637	43,690,390	41,366,713	39,553,692
النسبة	75.54%	78.97%	81.74%	83.77%	85.72%	88.64%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف الصناعي.

يبين الجدول (3): بلغت نسبة التسهيلات غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات (82.40%) بالمتوسط خلال الفترة المدروسة وتشير البيانات إلى وجود استقرار في هذه النسبة وفي مكوناتها خلال فترة الدراسة. شهدت النسبة منحى تصاعدي خلال فترة الدراسة حتى بلغت ذروتها عام 2018 وهذا يعود بشكل رئيسي إلى تراجع إجمالي التسهيلات الائتمانية بمعدل أعلى من تراجع التسهيلات غير المنتجة. يبين الجدول السابق أن قيمة التسهيلات الائتمانية غير المنتجة شهدت تذبذبا خلال الفترة المدروسة فقد بلغت أدنى قيمة لها (32 مليار) تعود لعام 2013 لتعود القيمة وترتفع خلال الأعوام (2014-2015) وذلك نتيجة انخفاض التسديدات من قبل المتعاملين وازدياد كتلة الفوائد المستحقة وغير المقبوضة، كما يظهر الجدول (3) تراجع في قيمة القروض غير المنتجة نتيجة التسديدات التي تمت على حساب القروض المتعثرة فقد بلغت إجمالي التسديدات التي تمت على المحفظة

[9] قاسم، عبد الرزاق، العلي، أحمد، قصوعة، رغيد، مبادئ التمويل، جامعة دمشق، دمشق، سوريا ، 2011، ص24

الائتمانية خلال الاعوام الثلاث الأخيرة (12.5 مليار) في حين أن فوائد التأخير شهدت تزايد بحيث أصبحت مقاربة لكتلة القروض غير المنتجة في السنوات الأخيرة من الدراسة حيث شكلك نسبة (45.89%) نهاية عام 2018 من اجمالي التسهيلات غير المنتجة) ويعتبر هذا طبيعي وذلك لان التسديدات يتم تخفيضها من كامل كتلة دين المتعامل على الشكل التالي بالترتيب (1- نفقات قضائية – 2- حساب القروض غير المنتجة -3- فوائد التأخير). بالنتيجة: نلاحظ ارتفاع ملحوظ في نسبة التسهيلات الائتمانية غير المنتجة / اجمالي التسهيلات الائتمانية خلال أعوام الدراسة حيث شكلت التسهيلات الائتمانية غير المنتجة أكثر من ثلاث ارباع إجمالي التسهيلات الائتمانية وهذا يشير الى ارتفاع المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف وانخفاض جودة محفظته

نسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية / اجمالي التسهيلات الائتمانية: تدل هذه النسبة على نسبة الأموال التي تحتجز كمخصص لخسائر التسهيلات الائتمانية المتوقع تعثرها، وإن قيمة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية بقي ثابت (1062مليون) لم يتغير خلال أعوام الدراسة وذلك بسبب عدم قيام المصرف بتشكيل مخصص تدني التسهيلات الائتمانية لمواجهة المخاطر الائتمانية الناجمة عن تعثر الديون منذ عام 2007 حيث كان يحتسب المخصص بنسبة (10%) من الديون الملاحقة قضائيا. وهذا يدل على عدم اتباع المصرف سياسة تحوط جيدة للمخاطر الائتمانية التي قد تواجهه مستقبلا وبالتالي يعرضه لمخاطر ائتمانية مرتفعة.

بالرغم من ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية لم يقم المصرف بالتحوط بشكل فعال لمواجهة خسائر القروض وهذا يعرضه لمخاطر ائتمانية مرتفعة ولم يلتزم بقرارات الجهات الإشرافية الخاصة بتشكيل المؤونات.

3-نسبة تغطية التسهيلات الائتمانية بالضمانات المقبولة: تشير هذه النسبة الى درجة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية الممنوحة، وإن انخفاض هذه النسبة تدل زيادة

المخاطر الائتمانية التي يتحملها المصرف نتيجة لعدم كفاية الضمانات التي حصل عليها. تشكل الضمانة شبكة أمان في حال لم يتمكن العميل من السداد لكن الضمانة بحد ذاتها يجب ألا تكون سبب في الموافقة على الإقراض، ويجب أن ينظر إليها كتأمين على القروض، ولكن ليس كالمصدر الأكثر احتمالاً للسداد

الجدول (4) نسبة تغطية التسهيلات الائتمانية بالضمانات المقبولة لإجمالي التسهيلات الائتمانية

المبالغ ألف ل.س	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الضمانات العينية	23,559,602	23,200,210	22,385,798	21,068,383	33,767,663	31,947,400
اجمالي التسهيلات الائتمانية	43,198,378	44,453,612	44,637,637	43,690,390	41,366,713	39,553,692
النسبة	54.54%	52.19%	50.15%	48.22%	81.63%	80.77%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانية الختامية للمصرف الصناعي.

نسبة تغطية التسهيلات الائتمانية بالضمانات المقبولة = الضمانات المقبولة / اجمالي التسهيلات الائتمانية

نلاحظ من الجدول (4): أن أدنى قيمة للضمانات بلغت (21 مليار) تعود لعام 2016 نتيجة تحرير بعض الضمانات لقاء تسديد بعض المتعاملين لكامل كتلة الدين بينما نلاحظ أعلى قيمة للضمانات (33 مليار) في عام 2017 علما أن المصرف متوقف عن منح القروض منذ عام 2011. وبالتالي فإن هذا الارتفاع في قيمة الضمانات سببه قيام المصرف بإعادة تخمين الضمانات وذلك تنفيذاً لقرارات الجهات الإشرافية المتوافقة مع لجنة بازل (2) المتعلقة باحتساب الأموال الخاصة بالمصرف[10]. أن نسبة تغطية التسهيلات الائتمانية خلال الأعوام الأربعة الأولى كانت متقاربة من بعضها وذلك في ظل غياب التوظيف وبالتالي نلاحظ أن الضمانات كانت تغطي تقريباً 50% من إجمالي التسهيلات الائتمانية لتعود النسبة وترتفع بشكل ملحوظ خلال الأعوام 2017-2018 سببه إعادة تخمين الضمانات.

[10] نص القرار 253 لعام 2007 ضمن النموذج رقم (13) البند (6) ينزل من المخاطر الائتمانية قيمة الرهن العقاري أو 60% من قيمة التخمين أيهما أقل على أن يكون الرهن من الدرجة الأولى و أن يكون العقار المرهون مخمن منذ مدة لا تتجاوز السنة من تاريخ احتساب الملاءة .

ثالثاً: تحليل نسب الربحية:

تسعى المصارف الى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، ويعتبر الربح وسيلة لتقوية قاعدة رأس المال من خلال تكوين الاحتياطيات وزيادة الثقة بالمصرف سواء من قبل المساهمين أو المودعين وأيضاً يعتبر مؤشر على مدى نجاح إدارة المصرف[11]، وينتج الربح من الفرق بين الإيرادات الكلية والنفقات الكلية للمصرف، وتتحقق إيرادات المصرف من عمليات الإقراض التي يقوم بها والرسوم مقابل خدمات مختلفة يقدمها، إضافة الى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصول المصرف، أما نفقاته تتمثل بالنفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها المصرف على الودائع.

المؤشرات المستخدمة في قياس الربحية /نسب الربحية/:

1-معدل العائد /إجمالي الأصول: تستخدم هذه النسبة للحكم على مدى قدرة الإدارة في استغلال أصول المصرف في توليد العائدات، بمعنى الى أي مدى يمكن أن تحقق كل ليرة سورية مستثمرة في الأصول ربحاً. وكلما ارتفعت هذه النسبة دل على ارتفاع كفاءة المصرف في استغلال أصوله والعكس صحيح[12].

معدل العائد على الأصول= صافي الربح قبل الضريبة/اجمالي الأصول

2-معدل العائد/حقوق الملكية: تستخدم هذه النسبة للحكم على مدى نجاح المصرف في توظيف أمواله، فزيادة هذه النسبة يعني زيادة الاستغلال الأمثل لحقوق الملكية وزيادة الأرباح المحققة.

معدل العائد/ حقوق الملكية = صافي الربح قبل الضريبة/حقوق الملكية

[11] Joetta colquitl , credit risk management , mc graw hill , usa , 3rd ed , 2007

[12] بدوي، محمد، عباس، (2005)، المحاسبة المالية وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة ، مصر، ص299

3-معدل العائد على الأموال المتاحة: وتعبر النسبة عن مدى كفاءة المصرف في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديه في تحقيق عائد على تلك الأموال. معدل العائد / الموارد المتاحة = صافي الربح قبل الضريبة/الموارد المتاحة[13]

الجدول (5) نسب الربحية

السنة	العائد/ إجمالي الأصول	العائد /حقوق الملكية	العائد/الموارد المتاحة
2013	**-0.94%**	**-18.98%**	**-1.13%**
2014	**-1.37%**	**-31.55%**	**-1.53%**
2015	**-1.73%**	**-66.97%**	**-1.88%**
2016	**-0.94%**	**-62.90%**	**-0.98%**
2017	**0.52%**	**23.39%**	**0.56%**
2018	**0.49%**	**23.67%**	**0.52%**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للمصرف الصناعي.

فيما يخص معدلات الربحية يمكن التمييز بين مرحلتين: المرحلة الأولى تمتد بين الأعوام (2013-2016) نجد أن معدلات الربحية كانت سالبة خلال تلك المرحلة وذلك بسبب الخسارة التي حققها المصرف خلال هذه الأعوام حيث أن ازدياد حالات التعثر في محفظة القروض وازدياد حجم الفوائد المستحقة وغير المقبوضة انعكس على الأرباح، بالإضافة الى توقف المصرف عن الإقراض بشكل كامل، كما شهدت هذه المرحلة ارتفاع في المصاريف التشغيلية الأخرى كما بلغ معدل نمو إجمالي الأصول بالمتوسط (7.14%) بينما بلغ معدل نمو العائد خلال الفترة المدروسة بالمتوسط 50.09% وبالتالي نلاحظ ارتفاع ملحوظ في معدل نمو العائد مقابل ارتفاع طفيف في اجمالي الأصول

- أما المرحلة الثانية تتمثل بالأعوام (2017-2018) حيث حقق المصرف أرباحاً نتيجة ارتفاع قيمة بند الإيرادات الأخرى المتضمن ح/استرداد من مؤونات وذلك نتيجة التسديدات التي تمت على محفظة الديون غير المنتجة أدى ذلك الى تحرير الفوائد المحفوظة التي تتشكل مقابل الفوائد المستحقة وغير المقبوضة وقيدها ضمن إيرادات أخرى.

[13] الموارد المتاحة: يتضمن راس المال واحتياطيات والأموال المقترضة والودائع. ولمزيد من التفاصيل انظر الملحق (10)

- بلغت نسبة العائد على إجمالي الأصول (0.66%-) بالمتوسط كما تظهر البيانات هناك تشتت بالنسبة خلال الفترة المدروسة وشهدت هذه النسبة انخفاضاً لتكون سالبة خلال الفترة (2013–2016) لتعود وترتفع بشكل طفيف لتبلغ (0.49%) نهاية عام 2018 وهذه النسبة ضئيلة جداً تدل على ضعف أداء المصرف وانخفاض كفاءته في استغلال أصوله وتوليد عائد منها.
- بينما بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية خلال الفترة المدروسة (22.22%-) بالمتوسط كما تشير البيانات أيضاً الى وجود تشتت في هذه النسبة ومكوناتها خلال الفترة المدروسة، حيث شهدت النسبة انخفاضاً ملحوظاً لتكون سالبة خلال الفترة الممتدة بين (2013–2016) لتبلغ أدنى قيمة لها (66.97%–) عام 2015 لتعود النسبة وتأخذ منحنى تصاعدياً بقيم موجبة حتى نهاية الفترة المدروسة لتبلغ أعلى قيمة لها (23.67%) نهاية عام 2018. كما يبين الملحق رقم (7) أن قيمة حقوق الملكية شهدت تذبذباً خلال الفترة المدروسة لتبلغ أدنى قيمة لها (614) مليون خلال عام 2016 وسبب هذا الانخفاض في حقوق الملكية[14] يعود الى الخسارة المتتالية التي حققها المصرف خلال الأعوام (2013–2016)، مع بقاء رصيد راس المال والاحتياطيات ثابت بينما ظهرت أعلى قيمة لها في عام 2018 نتيجة الزيادة الحاصلة في راس مال المصرف بقيمة (200 مليون) وذلك من خلال الإعانات التي حصل عليها المصرف من وزارة المالية، كما تم إطفاء جزء من خسارة السنوات السابقة من أرباح عامي 2017 – 2018 مما أدى الى زيادة في حقوق الملكية. وبالنتيجة: نلاحظ من خلال تحليل النسبة أن هناك ضعف في أداء المصرف في توليد عائد من أمواله الخاصة. بلغت نسبة العائد على الموارد المتاحة خلال الفترة المدروسة (0.74%-) بالمتوسط، شهدت النسبة انخفاضا لتكون سالبة خلال الأعوام الممتدة بين

[14] حقوق الملكية: يتضمن رأس المال والاحتياطيات والمبالغ المصروفة على المشاريع الاستثمارية وخسائر مدورة وأرباح الدورة الحالية.

(2013-2016) لتعود وترتفع بشكل شكل طفيف حتى نهاية الفترة المدروسة. بلغت أدنى قيمة للموارد المتاحة (34) مليار عام 2014 وذلك لانخفاض حجم الودائع نتيجة الظروف التي مرت بها البلاد وسحب عدد من العملاء لودائعهم، كما بلغت أعلى قيمة لها (63) مليار عام 2018 ويعود ذلك الى ارتفاع ملحوظ في قيمة كل من رأس المال والودائع[15].
بالنتيجة: من خلال تحليل نسب الربحية نلاحظ هناك ضعف في أداء المصرف وعدم تحقيق أهدافه وانخفاض كفاءته في استغلال كل من أصوله والموارد المتاحة في القروض والسلف والتوظيفات الأخرى بالشكل الأمثل.

رابعاً: المؤشرات المستخدمة في قياس السيولة المصرفية:

1- نسبة السيولة القانونية= الاموال الجاهزة والقابلة للتجهيز/الودائع والالتزامات الاخرى وعناصر خارج الميزانية

يتم احتساب هذه النسبة بناء على قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588/م ن ب 4/ 2009 نص القرار: على كافة المصارف التقيد بتعليمات نسب السيولة بحيث يتوجب على كل مصرف أن يحتفظ في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على ألا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20% وتحتسب بقسمة الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز على الودائع والالتزامات الأخرى وعناصر خارج الميزانية، وذلك بغرض الحفاظ على مستوى كاف من السيولة لدى المصارف، بشكل يضمن سلامة أوضاعها المالية وقدرتها على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها.

تحليل مكونات نسبة السيولة القانونية: شهدت الودائع والالتزامات الأخرى والالتزامات خارج الميزانية ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الفترة المدروسة فقد بلغت أدنى قيمة لها (33 مليار) عام 2014 ويعود هذا الانخفاض[16] الى انخفاض رصيد اجمالي الودائع نتيجة الظروف التي

[15] لمزيد من التفاصيل انظر الملحق (10)
[16] لمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم (14)

مرت بها البلاد وسحب العملاء لودائعهم كما نلاحظ انخفاض في قيمة الالتزامات خارج الميزانية المتمثلة (بالكفالات الصادرة عن المصرف) بعام 2014 بمعدل انخفاض 31% عن عام 2013 وهذا الانخفاض يؤثر بشكل إيجابي على سيولة المصرف لكن يؤثر بشكل سلبي على ربحيته وذلك لما تحققه الكفالات من ايراد للمصرف على شكل عمولات مع وجود مخاطر منخفضة على المصرف، بينما بلغت اعلى لها (63 مليار) عام 2018 بمعدل نمو 44% عن عام 2017 ويعود هذا الارتفاع الى ارتفاع ملحوظ بقيمة ودائع تحت الطلب ولأجل والتوفير وأيضا الى ارتفاع في قيمة التزامات خارج الميزانية . **بالنتيجة:** يلاحظ أن السيولة لدى المصرف جيدة ولكن أعلى من المستوى المقبول وضمن مستوى مخاطر منخفض

–نسبة النقدية والأموال لدى البنوك /إجمالي الودائع: وتشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على مواجهة متطلبات سحب الودائع اعتماداً على الاموال الجاهزة لدية فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على وضع أفضل للمصرف عند مواجهة سحوبات الودائع. مع الإشارة الى أن السيولة العالية تشير الى وجود أموال معطلة غير مستثمرة وبالتالي سوف ينعكس سلباً على أداء المصرف.

الجدول (6) نسبة النقدية والأموال لدى البنوك /إجمالي الودائع:

%	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة السيولة	26.36%	13.79%	19.32%	27.69%	49.09%	68.67%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف الصناعي

- نلاحظ انخفاض في سيولة المصرف النقدية خلال الأعوام 2014-2015 وهذا يشكل تهديد على قدرة المصرف على تلبية طلبات السحب المفاجئة للودائع من أمواله النقدية المتوفرة في الخزينة وفي مصرف سوريا المركزي، لتعود النسبة وترتفع لتبلغ (67%) في عام 2018 نتيجة نمو حجم النقدية والأموال لدى البنوك بنسبة (102%) عن عام 2017 أعلى

من معدل نمو حجم إجمالي الودائع حيث بلغت معدل نمو اجمالي الودائع (44%) وهذا يدل على وجود أموال معطلة غير مستثمرة يجب على المصرف استثمارها.

2- (نقد في الصندوق والأموال لدى المصارف) / اجمالي الأصول: وتدل على حجم الأصول السائلة لدى المصرف لإجمالي الأصول وانخفاضها يعني أن المصرف دائما يستثمر أمواله في توظيفات ذات سيولة منخفضة.

الجدول رقم (7) نسبة النقد في الصندوق والأموال لدى المصارف لإجمالي الأصول

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة	20.15%	11.31%	16.24%	24.63%	43.08%	61.46%

نلاحظ من الجدول(7) السابق: أن نسبة النقد في الصندوق والأموال لدى المصارف لإجمالي الأصول قد انخفض في الأعوام (2014-2015) عن عام 2013 وهذا يدل على أن المصرف يستثمر أمواله في أصول ذات سيولة منخفضة حيث تعتبر القروض المولد الأكبر للعائد حيث بلغت نسبة اجمالي التسهيلات بالصافي لأجمالي الأصول (76% و73 % في عامين 2014 و2015) وبالتالي نلاحظ أن التسهيلات الائتمانية تشكل نسبة مرتفعة من اجمالي الأصول ولكن هذا الارتفاع ليس سببه التوظيف حيث أن المصرف متوقف عن منح القروض منذ عام 2011 ولكن سبب هذا الارتفاع يعود الى ارتفاع رصيد الديون المتعثرة بالإضافة الى ارتفاع رصيد الفوائد المستحقة وغير المقبوضة لتعود نسبة النقد والأموال لدى البنوك/اجمالي الأصول وتشهد ارتفاعاً ملحوظاً عام 2018 لتبلغ (61%)، فقد بلغ المتوسط الحسابي للنسبة (29.48%).

كما يبين الجدول (7) السابق أن قيمة النقدية والأموال لدى البنوك كانت في أدنى قيمة لها عام 2014 فقد بلغت (4 مليار) بمعدل انخفاض 50% عن عام 2013، بينما بلغت أعلى قيمة للنقدية والأموال لدى المصارف (41 مليار) بعام 2018 تم الشرح سابقا، بينما بلغت أدنى قيمة لإجمالي الأصول (38 مليار) بعام 2014 ويعود هذا الانخفاض الى انخفاض في قيمة النقدية والأموال لدى المركزي والارصدة لدى المصارف كما أيضاً لوحظ

انخفاض في قيمة التسهيلات الائتمانية بالصافي[17]، يعود هذا الانخفاض الى توقف المصرف عن منح القروض بسبب الظروف التي مرت بها البلاد بالإضافة الى توقف عدد من المتعاملين عن تسديد الالتزامات المستحقة عليهم مما أدى الى زيادة كتلة الديون المتعثرة وبالتالي تشكيل فوائد محفوظة مقابلة لحساب الفوائد المستحقة وغير المسددة وتنزيل رصيد كل من الفوائد المحفوظة والبالغ (13 مليار و779 مليون ليرة سورية) ومخصص تدني التسهيلات الائتمانية والبالغ (مليار و65 مليون ليرة سورية) من إجمالي التسهيلات الائتمانية البالغة(44 مليار و453 مليون ليرة سورية) مما أدى الى انخفاض رصيد اجمالي التسهيلات الائتمانية. بينما نلاحظ ارتفاع في قيمة اجمالي الأصول خلال الأعوام (2018–2017) ففي عام 2017 نلاحظ تحسن في قيمة الأموال الجاهزة المتضمنة قيمة الصندوق وحساب مصرف سوريا المركزي وارتفاع في قيمة الأرصدة الموجود لدى المصارف والمؤسسات المالية وفي عام 2018 ونتيجة لتحسن الأموال الجاهزة تم إيداع مبلغ (مليار ليرة سورية) لدى مؤسسة التمويل الصغيرة بفائدة (8%) وأيضا المساهمة بمبلغ 77 مليون في مؤسسة ضمان مخاطر القروض وذلك تطبيقا للمرسوم 12 لعام 2015[18]. كما نلاحظ ارتفاع في قيمة الموجودات الثابتة خلال العامين (2018–2017) نتيجة الإضافات التي تمت على الأثاث وذلك نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد وفقدان عدد من الفروع مما اضطر المصرف الى تجهيز عدد من الفروع الجديدة بالإضافة الى شراء فرع جديد في اللاذقية وأيضا ارتفاع قيمة العقارات برسم التصفية نتيجة العقارات التي آلت ملكيتها للمصرف نتيجة شراءها بالمزاد العلني مقابل الديون المتعثرة. بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الأصول (39 مليار).

[17] نقصد بعبارة التسهيلات الائتمانية بالصافي: أجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة يخفض منها رصيد الفوائد المحفوظة ورصيد مؤونة ديون مشكوك بها

[18] المرسوم 12 لعام 2015: القاضي بإحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض وجاء في نص المرسوم أن تساهم المؤسسات المالية القائمة في رأس مال المؤسسة

خامساً: اختبار الفرضيات: لاختبار الفرضيات لابد من دراسة أثر كل من المتغيرات المستقلة (معدل التوظيف. نسبة السيولة، حقوق الملكية / القروض، حقوق الملكية / اجمالي الموجودات، حقوق الملكية / الودائع.) على المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية الذي يقيس أداء المصرف)، حيث سيتمّ استخدام معامل ارتباط بيرسون، ذلك نتيجة لطبيعة البيانات الكميّة. وقد أظهرت نتائج التحليل الاحصائي من خلال مصفوفة الارتباط أنّ قيمة معامل الارتباط بين أداء المصرف ومعدل التوظيف (0.328) وهي قيمة صغيرة نسبياً حيث بلغت قيمة الدلالة المعنوية (0.214) أكبر من مستوى الدلالة المعياري(0.05)، وبالتالي قيمة معامل الارتباط غير معنوية، ليس لها دلالة احصائية الأمر الذي يدلّ على عدم وجود علاقة ارتباط بين أداء المصرف الصناعي ومعدل التوظيف في المصرف وبلغت قيمة معامل الارتباط بين معدل الأداء للمصرف الصناعي ونسبة السيولة (0.401) وهي قيمة صغيرة مما يدل على ضعف العلاقة بين درجة أداء المصرف الصناعي ونسبة السيولة وبلغت قيمة الدلالة الاحصائية لمعنوية معامل الارتباط (sig= 0.163) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعياري (0.05) وبالتالي فإن قيمة معامل الارتباط غير دالة احصائيا وليس لها دلالة معنوية مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين أداء المصرف الصناعي ونسبة السيولة خلال فترة الدراسة وبلغت قيمة معامل الارتباط بين أداء المصرف الصناعي(معدل العائد على حقوق الملكية) ونسبة (حقوق الملكية / القروض) (−0.694) وهي قيمة مقبولة مما يدل على وجود علاقة ارتباط عكسية بين أداء المصرف الصناعي(معدل العائد على حقوق الملكية) ونسبة (حقوق الملكية / القروض) وبلغت قيمة الدلالة الاحصائية لمعنوية معامل الارتباط (sig= 0.028) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعياري (0.05) وبالتالي فإن قيمة معامل الارتباط دالة احصائيا مما يدل على وجود علاقة ارتباط مقبولة وعكسية ذات دلالة معنوية بين أداء المصرف الصناعي (معدل العائد على حقوق الملكية) ونسبة (حقوق الملكية / القروض).

وبلغت قيمة معامل الارتباط بين أداء المصرف الصناعي(معدل العائد على حقوق الملكية) ونسبة (حقوق الملكية / الموجودات) (−0.338) وهي قيمة صغيرة جداً مما يدل على ضعف العلاقة بين أداء المصرف الصناعي(معدل العائد على حقوق الملكية) ونسبة (حقوق الملكية / الموجودات) وبلغت قيمة الدلالة الاحصائية لمعنوية معامل الارتباط (sig= 0.206) وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح (0.05) وبالتالي فإن قيمة معامل الارتباط غير دالة احصائيا ومنه نستنتج عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين أداء المصرف الصناعي(معدل العائد على حقوق الملكية) ونسبة (حقوق الملكية / الموجودات)

وبلغت قيمة معامل الارتباط بين أداء المصرف الصناعي (معدل العائد على حقوق الملكية) ونسبة (حقوق الملكية / الودائع) (−0.731) وهي قيمة جيدة مما يدل على وجود علاقة ارتباط عكسية بين أداء المصرف الصناعي(معدل العائد على حقوق الملكية) ونسبة (حقوق الملكية / الودائع) وبلغت قيمة الدلالة الاحصائية لمعنوية معامل الارتباط (sig= 0.020) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعياري (0.05) وبالتالي فإن قيمة معامل الارتباط دالة احصائيا ولها دلالة معنوية مما يدل على وجود علاقة ارتباط جيدة وعكسية ذات دلالة معنوية بين أداء المصرف الصناعي(معدل العائد على حقوق الملكية) ونسبة (حقوق الملكية / الودائع) ويظهر الجدول رقم (8) مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة ومعنويتها.

الجدول رقم (8) Correlations

		الملكية حقوق على لعائد
Pearson correlation	العائد على حقوق الملكية	1.000
	القروض / الودائع	.328
	السيولة	.401
	حقوق الملكية / القروض	-.694
	حقوق الملكية / الموجودات	-.338
	حقوق الملكية / الودائع	-.731
Sig. (1-tailed)	لعائد على حقوق الملكية	.
	القروض / الودائع	.214
	السيولة	.163
	حقوق الملكية / القروض	.028
	حقوق الملكية / الموجودات	.206
	حقوق الملكية / الودائع	.020

من مخرجات برنامج (spss)

وبعد القيام بتحليل الانحدار البسيط لمتغيرات الدراسة وحذف المتغيرات التي لا تؤثر على المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) الذي يقيس أداء المصرف الصناعي خلال فترة الدراسة (2013–2018) للوصول إلى أفضل نموذج وأعلى قيمة معنوية لاختبار فيشر لقياس معنوية النموذج، تبين أن المتغيرات (حقوق الملكية /القروض، حقوق الملكية / الودائع) هي التي تؤثر على أداء المصرف الصناعي، وما يثبت ذلك معنوية معامل الارتباط بين المتغير التابع وهذه المتغيرات كما ظهر في مصفوفة معاملات الارتباط في الجدول رقم (8).

- تحليل نموذج الانحدار: وبدراسة نموذج الانحدار الممثل للعلاقة بين أداء المصرف الصناعي الذي تم قياسه بمعدل العائد على حقوق الملكية والمتغيرات المستقلة (حقوق الملكية / القروض، حقوق الملكية / الودائع)، خلال الفترة الممتدة من 2013 2018 للمصرف الصناعي توصلنا للنتائج التالية:

الجدول رقم (9)(b)Model Summary

Durbin-Watson	Change Statistics					Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
	Sig. F Change	df2	df1	F Change	R Square Change				
2.621	.029	5	2	7.780	.757	.17095986	.660	.757	.870(a)

من مخرجات برنامج (spss)

يظهر من خلال الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد(R^2) وهي مربع قيمة معامل الارتباط (0.757) وهي قيمة كبيرة مما يدل على القوة التفسيرية الكبيرة للنموذج، وتدل على أن 75% من التغيرات في المتغير التابع وهو العائد على حقوق الملكية (أداء المصرف الصناعي) تعود لتغيرات المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج (حقوق الملكية / القروض، حقوق الملكية / الودائع) و25% فقط من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل ومتغيرات أخرى غير مشمولة في الدراسة وبالتالي القدرة التفسيرية للنموذج بلغت (75%) وهي قيمة جيدة. وبلغت الأخطاء المقدرة Std. Error of the Estimate (0.1709) وهي قيمة صغيرة جداً مما يدل على القدرة التنبؤية الكبيرة للنموذج، ويقيسDurbin-Watson وجود مشكلة الارتباط الذاتي autocorrelation، بين الأخطاء العشوائيّة (البواقي) من عدم وجودها ويظهر الجدول السّابق أنّ هذه القيمة (2.621) وهي قريبة من (2) مما يعني أنّ الأخطاء تعتبر مستقلّة عن بعضها البعض أي لا يوجد ارتباط بينها، وذلك على اعتبار أنّ القيم الأصغر من (1) والأكبر من (3) هي التي تشير لتواجد هذه مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي

الجدول رقم (10) ANOVA(b)

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	.455	2	.227	7.780	.029(a)
Residual	.146	5	.029		
Total	.601	7			

من مخرجات برنامج (spss)

يظهر الجدول السابق نتائج تحليل أنوفا (ANOVA) لمتغيرات الدراسة حيث بلغت قيمة مؤشر اختبار فيشر لاختبار معنوية النموذج (F=7.780) وهي قيمة كبيرة وكانت درجة معنويتها (SIG= 0.029) وهي أقل من (0.05) مما يدل على معنوية معامل فيشر لاختبار معنوية النموذج وهذا يشير لأن هذا النموذج معنوي وله دلالة احصائية ويعطي درجة جيدة جداً من التوقع والتنبؤ بتغيرات المتغير التابع (أداء المصرف) اعتماداً على تغيرات المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (11) Coefficients (a)

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	1.586	.428		3.702	.014		
حقوق الملكية / القروض	-2.287	1.071	-.502	-2.136	.036	.881	1.135
حقوق الملكية / الودائع	-13.779	5.795	-.559	-2.378	.023	.881	1.135

مخرجات برنامج spss.

يظهر جدول معاملات نموذج الانحدار لمتغيرات النموذج (حقوق الملكية / القروض، حقوق الملكية / الودائع.). من خلال اختبار (t) لمعاملات النموذج نلاحظ أنه: فيما يتعلق بمتغير حقوق الملكية/ القروض فقد أظهر الجدول رقم (11) قيمة مؤشر اختبار استودنت الخاص به بلغت قيمته (-2.136) وكانت قيمة معنويته (sig=0.036) وهي أصغر من

الدرجة المعيارية (0.05) مما يدل على معنوية مؤشر استودنت ومنه رفض الفرضية العدم (لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين (حقوق الملكية / القروض) وأداء المصرف الصناعي(معدل العائد على حقوق الملكية) وقبول الفرضية البديلة .أما فيما يتعلق بمتغير (حقوق الملكية / الودائع) فقد أظهر الجدول رقم (11) قيمة مؤشر اختبار استودنت الخاص بمخاطر الائتمان حيث بلغت قيمته (−2.378) وكانت قيمة معنوية مؤشر الاختبار (sig=0.023) وهي أصغر من الدرجة المعيارية(0.05)، مما يدل على معنوية مؤشر استودنت(T) ومنه قبول الفرضية البديلة (يوجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين (حقوق الملكية /الودائع) وأداء المصرف الصناعي(معدل العائد على حقوق الملكية) ورفض الفرضية العدمية، وبالتالي يمكن التوصل إلى نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$Y=1.586-2.287x_1-13.7799x_2$$

حيث أن: Y أداء المصرف الصناعي (معدل العائد على حقوق الملكية) x_1: حقوق الملكية / القروض x_2، حقوق الملكية / الودائع.

يظهر النموذج أن المصرف يجب أن يعمل على زيادة حجم القروض الممنوحة ، وجذب ودائع جديدة لتحسين ربحيته مما ينعكس إيجاباً على أدائه وظهر ذلك بشكل واضح من خلال النموذج الذي تم التوصل إليه من خلال وجود علاقة تأثير عكسية لكل من (حقوق الملكية / القروض) ونسبة (حقوق الملكية / الودائع). وأن يتم إجراء أنواع التحليل المالي للعميل سواء في مرحلة دراسة طلب الاقتراض أو في مرحلة متابعة القرض، وذلك للوقوف على المركز المالي الصحيح للعميل أو التنبؤ بحالات إعساره، وتكوين صورة متكاملة عن العميل وتحديد إمكانيات التعامل معه.

النتائج:

1- السيولة القانونية لدى المصرف جيدة وضمن المستوى المقبول.

2- انخفاض السيولة النقدية خلال الأعوام (2014-2015) شكلت تهديد على قدرة المصرف على تلبية طلبات السحب المفاجئ على الودائع من أمواله النقدية المتوفرة في الخزنة ولدى مصرف سوريا المركزي لتعود وترتفع خلال الأعوام الأخيرة من الدراسة مما أدى الى وجود أموال معطلة غير مستثمرة.

3- شكلت التسهيلات الائتمانية نسبة مرتفعة من إجمالي الأصول وهذا يدل على أن المصرف يوظف أمواله في أصول ذات مخاطرة عالية ومنخفضة السيولة أي يفضل عامل المخاطرة والربحية على عامل الأمان، كما تركز نشاط المصرف في القروض والسلف أي بالتسهيلات الأكثر أمان.

4- يعاني المصرف من زيادة كتلة الديون الغير منتجة ولم يتحوط بشكل فعال لمواجهة خسائر القروض كما لم أنه يلتزم بقرارات الجهات الإشرافية الخاصة بتشكيل المؤونات.

5- كانت نسب الربحية سالبة طيلة فترة الدراسة نلاحظ هناك ضعف في أداء المصرف وعدم تحقيق أهدافه، وانخفاض كفاءته في استغلال أصوله والموارد المتاح في القروض والسلف والتوظيفات الأخرى بالشكل الأمثل باستثناء عامي 201 وعام 2018 حقق ارباحاً مقبولة

6- ضعف قدرة المصرف على توليد أرباح من أصوله المنتجة للفوائد كما لوحظ انخفاض الإيرادات التي يحققها المصرف من عملياته التشغيلية.

7- لا يوجد أي تأثير لمعدل التوظيف، ونسبة السيولة، وحقوق الملكية / الموجودات، على أداء المصرف الصناعي السوري.

8- من خلال تحليل نموذج لتحديد العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمصرف الصناعي وجدنا العلاقة القوية والمؤثرة بين معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة حقوق الملكية / القروض ونسبة حقوق الملكية / الودائع وهذا يدل أن زيادة العائد على حقوق الملكية يتم

من خلال تخفيض(نسبة حقوق الملكية / القروض) ونسبة (حقوق الملكية / الودائع) وذلك بزيادة القروض الممنوحة التي يتم تمويلها من خلال جذب ودائع جديدة وتحقيق أرباح تزيد من حقوق الملكية مما يحسن السيولة في المصرف والآخذة بالانخفاض وبنفس الوقت يوفر مصادر تمويل جديدة خارجية لتمويل القروض الممنوحة وهذا ينعكس ايجاباً وبشكل كبير على الربحية ويحسن من أداء المصرف.

التوصيات:

1- إعادة هيكلة عمل المصرف الصناعي باتجاه تحويله إلى مصرف تنمية من خلال إعطائه تسهيلات تمويلية طويلة الأجل ومتوسطة الأجل ليقوم هو بدوره بإعادة طرحها في السوق الصناعية لتلبية رغبات وحاجات الصناعيين مع التركيز على أن يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات الصناعية الاستراتيجية.

2- العمل على إدارة المطاليب والاستفادة من مصادر التمويل الموجودة حالياً لدى المصرف وخاصة الودائع لرفع معدلات التوظيف في قنوات استثمارية جديدة تدعم الربحية ودون التعرض لمخاطر عالية.

3- الاهتمام برفع أداء المصرف الصناعي من خلال تنمية المعرفة الإدارية في بعض النواحي لدى العاملين فيها من خلال دورات تدريبية تنمي المعرفة لديهم في النواحي التي يعاني فيها المصرف من الضعف.

4- الاستمرار في متابعة الديون المتعثرة لأن إهمالها يؤدي إلى خسارة كبيرة بالتالي إضعاف مركزه المالي، ومع محاولة التمييز بين العميل الذي يعاني فعلاً من حالة عسر مالي مؤقتة وليست دائمة ومحاولة تقديم المشورة الفنية له والمساعدة عن طريق الاتفاق على تسوية ما أملاً في تجنبه حالة الإعسار، وبين العميل الذي تحول قرضه إلى قرض متعثر بشكل نهائي وعندها يجب اللجوء إلى الملاحقات القانونية وحماية حقوق المصرف.

المراجع

1- بدوي، محمد، عباس، (2005)، المحاسبة المالية وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر.

2- قاسم، عبد الرزاق، العلي، أحمد، قصوعة، رغيد، مبادئ التمويل، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2011.

3- القوائم المالية والتقارير السنوية للمصرف الصناعي للأعوام 2013 لغاية 2018

4- غانم، مروان أحمد عبد الله، (2000)، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق.

5- الكحلوت، خالد، 2005، " مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني"، دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

6- زيتوني، عبد القادر، " دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء المصارف، جامعة الجزائر، 2008.

7- مشيب، غالب صالح علي، 2010، تحليل وتقييم أداء المصارف التجارية" دراسة تطبيقية على عينة من المصارف اليمنية"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الإقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق.

8- Arch Capital, 2007, Term Sjeet Adams, D, Banking & Capital Markets, 2009, Colleage Of Law Publishing, 2009

9- Joetta colquitl , credit risk management , mc graw hill , usa , 3rd ed , 2007

10- Rajana sahjwala, and paul van der berg: " supervisory risk assessment and early warning systems ,"basel committee on banhing supervision, working paper decamber 2000

تاريخ ورود البحث:2019/12/08
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2020/08/12